

التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار والاقتصادى

د/ مجيب حسن محمد (*)

د/ محمد رمضان اشنيبش (**)

تمهيد :

لا يستهدف هذا البحث تقديم وصف أو تحليل لدور السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية في منظومة الاستقرار الاقتصادي، كما أنه ليس بحثاً تطبيقياً، ولكنه بحث يقدم وصفا لأسس التنسيق بين مكونات السياسة الاقتصادية ويحاول فقط إيضاح أهمية التنسيق بين هذه السياسات الهامة من أجل التوصل إلى استقرار اقتصادي تتجلى مظاهره في استمرار تحقيق معدلات نمو اقتصادي يواجه التزايد المستمر في عدد السكان، وفى إيجاد فرص عمل لاستيعاب البطالة التي تهدد السلم الاجتماعي والأمن الاقتصادي، وكذلك في استقرار المستوى العام للأسعار بما يحفظ للنقد قوتها الشرائية في الداخل والخارج.

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي، كهدف لكل سياسات التنمية في دول العالم المتقدم والنامي على حد سواء يستلزم التكامل بين الإجراءات المتخذة

(*) أستاذ الاقتصاد المشارك - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية - الزاوية - ليبيا .

(**) أستاذ مساعد - كلية الاقتصاد - جامعة الزاوية - صرمان - ليبيا .

باستخدام الأدوات المتنوعة لكل سياسة من هذه السياسات الثلاثة: الاقتصادية والمالية والنقدية. إن هذا التكامل يشكل فيما بينها منظومة تتناسق أجزاؤها وتتفاعل أركانها، حيث تؤثر كل أداة وتتأثر بالأدوات الأخرى على نحو متناغم ومتوازن من أجل تحقيق الغاية التي يسعى المجتمع دائماً إليها وهي الاستقرار الاقتصادي^(١).

مشكلة الدراسة :

يمكن بلورة المشكلة التي تعالجها هذه الدراسة من خلال طرح التساؤلات التالية :

- هل إن أدوات السياسة الاقتصادية تتصف بالاتساق (أي تعمل مع بعضها باتجاه واحد) ، أم إن بعض هذه الأدوات تتناقض في نتائجها عندما تستخدم مع أدوات أخرى؟.

- هل هذا التناقض هو تناقض أي (يحدث في ذات الفترة الزمنية) ، أم هو تناقض يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول أو تقصر؟.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الآتي :

١- على الرغم من كونها دراسة وصفية بحثية ، فإنها تحاول الإجابة والكشف عن درجة ومستوى التفاعل بين السياسات الاقتصادية المختلفة .

٢- إن هذه الدراسة تحاول شرح آلية التناقضات عبر الفترات الزمنية المختلفة.

التنسيق بين السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي

٣- إن هذه الدراسة تقدم نمطا جديدا في شرح مفهوم التكامل والتنسيق بين أدوات السياسة الاقتصادية المختلفة.

ماهية السياسة الاقتصادية الكلية ومكوناتها:

إن من المسلمات المتعارف عليها إن السياسة الاقتصادية الكلية تتكون من مجموعة من السياسات هي :

١- السياسة المالية المتعلقة بالايردات والنفقات العامة والتوازن الداخلي.

٢- السياسة النقدية المتعلقة بالتأثير على عرض النقود.

٣- السياسة التجارية المتعلقة بموازنة المعروض السلعي عن طريق تحديد حجم الصادرات والواردات والتوازن الخارجي .

٤- السياسة الإنتاجية القطاعية المتعلقة بحجم وهيكل المساهمة النسبية للقطاعات السلعية والخدمية في الناتج المحلي الإجمالي.

ومن الطبيعي إن لكل سياسة من هذه السياسات مستهدفاتها (النمو الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي، تقليل البطالة.... الخ)، كما إن لكل سياسة اقتصادية أدواتها المتنوعة، ولكن السؤال الذي يطرح هل إن هذه الأدوات تتصف بالاتساق (أي تعمل مع بعضها باتجاه واحد) ، أم إن بعض هذه الأدوات تتناقض في نتائجها عندما تستخدم مع أدوات أخرى؟.

والسؤال الذي يطرح هو هل هذا التناقض هو تناقض أني (يحدث في ذات الفترة الزمنية) ، أم هو تناقض يحتاج إلى فترة زمنية قد تطول أو تقصر؟.

ونظراً لتشعب الموضوع وعمقه ،فأنا سنركز على آليات الموائمة بين بعض السياسات الاقتصادية باستخدام منهج الفجوات كأداة لقياس الانسجام أو التباين بين مكونات السياسة الاقتصادية الكلية من جهة ونتائج استخدام هذه الأدوات من جهة أخرى.

السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية:

١- السياسة الاقتصادية الكلية:

يقصد بالسياسة الاقتصادية - في معناها الضيق -: التدخل المباشر من جانب السلطات العامة (وزارة الاقتصاد، أو وزارة التجارة الخارجية والصناعة ..) في حركة أو مجرى النظام الاقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية في الاقتصاد القومي مثل: الإنتاج، الاستثمار، الأجور، الأسعار، التشغيل والعمالة، الصادرات والواردات، الصرف الأجنبي^(٢).

وهنا يلاحظ أن كافة هذه المتغيرات الاقتصادية تشكل منظومة متكاملة للنشاط الاقتصادي في المجتمع، وذلك يعني أن أي قرار تتخذه السلطات العامة ويكون متعلقاً بواحد من هذه المتغيرات (مثلاً : خفض سعر صرف العملة المحلية في مواجهة العملات الأجنبية) فإن ذلك سيؤثر على كافة المتغيرات في الاقتصاد في هذه المنظومة. وستتوقف درجة هذا التأثير وطبيعته (تأثير إيجابي أو سلبي) على عوامل متعددة من أهمها درجة مرونة الجهاز الإنتاجي في المجتمع . ومن ناحية أخرى فإن هذا القرار أو غيره من القرارات الاقتصادية المتعلقة ببقية المتغيرات سألقة الذكر داخل المنظومة، سيتأثر ويؤثر في ذات الوقت بالقرارات المتخذة من قبل السياسات الأخرى

التنسيق بين السياسات الاقتصادية فكر وإبداع لتحقيق النمو والاستقرار والاقتصادى

المالية والنقدية، وستكون المحصلة النهائية إيجابية أو سلبية (أي تحقيق الأهداف العامة للسياسة التنموية في المجتمع) طبقاً لمدى التناسق والتناغم بين كافة القرارات المتخذة - في إطار كل هذه السياسات مجتمعة (الاقتصادية والمالية والنقدية).

٢- السياسة المالية:

- يقصد بالسياسة المالية- بصفة عامة: استخدام السلطات العامة (متمثلة في وزارة المالية والخزانة) لإيرادات الدولة ونفقاتها من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

- وبعبارة أخرى، تتمثل هذه السياسة في استخدام السياسة الضريبية والأنفاق العام والقروض العامة للتأثير في أنشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة. وتهتم السياسة المالية بتخصيص الموارد بين القطاع العام والخاص واستخدامها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي^(٣).

- وقد عرفها البعض بأنها : السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف^(٤).

- ومن مجمل التعريفات السابقة يمكن القول أن الأدوات التي يمكن للسياسة المالية أن تستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، هذه الأدوات تتمثل في مصادر الإيرادات العامة (الضرائب والرسوم والقروض العام، والإصدار النقدي وإيرادات الدومين الخاص بالدولة) وكذلك الأنفاق العام بأنواعه المتعددة (النفقات العامة التحويلية

والحقيقية والإنتاجية والمركزية والمحلية... إلخ) وهنا تأتي الميزانية العامة للدولة لتضم كافة هذه الإيرادات والنفقات العامة، ولتشكل برنامجاً متكاملًا لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٣- السياسة النقدية والائتمانية:

- ويقصد بهذه السياسة: مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية (متمثلة في البنك المركزي والبنوك التجارية ومؤسسات الائتمان والبنوك المتخصصة، وكذلك وزارة المالية) بهدف رقابة الائتمان والتأثير فيه سواء فيما يتعلق بالقدر المباح منه أو بتكلفته بالنسبة لمن يطلبه أو بالشروط التي يُمنح وفقاً لها، وكذلك التأثير في حجم عرض النقود بصفة عامة، وسعر صرف النقود المحلية بالعملة الأجنبية، وذلك من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالمعنى الذي أوضحناه.

- ويعرف البعض السياسة النقدية أيضاً بأنها: الرقابة التي يمارسها البنك المركزي على عرض النقود في المجتمع، أي أن السياسة النقدية هي السياسة التي تتولى تنظيم المعروض النقدي، وتسمى هذه السياسة أيضاً بسياسة الائتمان، وتلعب هذه السياسة دوراً لا يقل أهمية في أهميته عن السياستين السابقتين في تحقيق الاستقرار الاقتصادي^(٥).

- والأدوات التي يمكن للسياسة النقدية والائتمان استخدامها تتميز أيضاً بالتنوع والتعدد، ومن أهمها (سعر الفائدة، سعر الصرف، الإصدار النقدي، سعر الخصم، السوق المفتوحة، الاحتياطي النقدي، الرقابة المباشرة على الائتمان،... إلخ).

التنسيق بين السياسات الاقتصادية فكر وإبداع لتحقيق النمو والاستقرار والاقتصادى

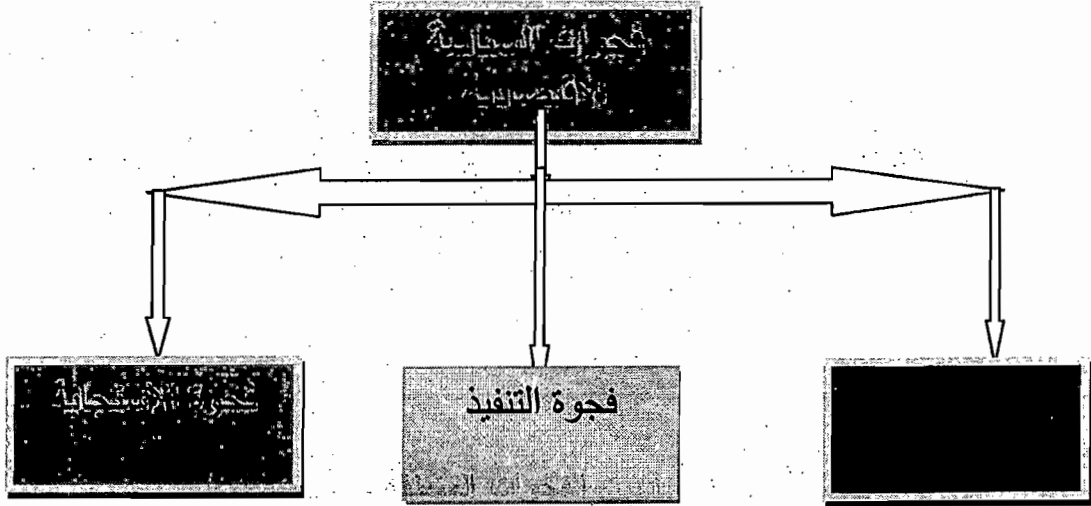
منهج الفجوات كاسلوب للتنسيق في السياسة الاقتصادية :

من الطبيعي إن لكل نظام اقتصادي رؤيا اقتصادية بعيدة الأمد وهذه الرؤيا لابد أن تترجم إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية المتوسطة والبعيدة المدى (التنمية المستدامة، الاستقرار الاقتصادي، تخفيض حجم البطالة ..الخ) ولكي نستطيع بلوغ هذه الأهداف لابد أن نضع حزمة من السياسات الاقتصادية بشكل ما يسمى (مصفوفة تحليل السياسات)، وهذه المصفوفة لابد أن تخضع قبل استخدامها لتحليل معمق (تحليل SWOT) ونظراً لعدم توفر بيانات تفصيلية ولتبسيط هذا التحليل سوف نستخدم منهج الفجوات لقياس التناغم بين أدوات السياسة الاقتصادية.

ماهية منهج الفجوات:

منهج الفجوات (منهج تحليلي شاع استخدامه في التحليل الاقتصادي من قبل الاقتصاديين الأمريكيين ، فقد تم استخدامه من قبل ميلتون فريدمان (جامعة شيكاغو) في تحليل الآثار الديناميكية للسياسة النقدية. كذلك استخدم من قبل ريتشارد ماسكريف (جامعة هارفارد) لتحليل الآثار الديناميكية للسياسة المالية ، كما تم تطوير اسلوب تحليل الفجوات باستخدام الأساليب الرياضية والكمية الأكثر تعقيداً من قبل (مدرسة التوقعات الرشيدة) على يد رواد هذه المدرسة (لوكاش ، سيرجنت). وللتبسيط وعدم الغوص في تفاصيل هذا المنهج.

فقد قسم هؤلاء الاقتصاديين الفجوات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية إلى ثلاث أنواع هي (١):



مفهوم الفجوات :

- فجوة الإدراك: تمثل الفترة الفاصلة بين زمن نشوء الحاجة، وزمن إدراك الحاجة (الإدراك المبكر لضرورة تغيير السياسة الاقتصادية). وهذه الفجوة تنشأ أصلاً بسبب نقص المعرفة، نقص الخبرة عدم (شمولية ، حداثة ، مصداقية ، معولية) نظم المعلومات الاقتصادية (التغذية - التغذية المرتدة) على المستويين الكلي والجزئي .
- فجوة التنفيذ : وهي الفجوة بين تقرير الفعل وبين تنفيذه، وتنشأ هذه الفجوة بسبب المعوقات التشريعية والإدارية.
- فجوة الاستجابة: وهي الفترة أفاصله بين الفعل وبين صيرورته فعلاً. فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن تغير نسبة الاحتياطي القانوني من

قبل المصرف المركزي لا يصبح فعالاً إلا بعد انقضاء فترة زمنية يضعف فيها فائض الاحتياطي لدى المصارف التجارية وهذه الفترة قد تمتد لعدة سنوات ، ولكي تكون عملية التغيير فاعلة لابد أن ترتبط في ذات الوقت بمجموعة من السياسات المصاحبة لسياسة تغير نسبة الاحتياطي القانوني.

أنواع وأسباب الفجوات :

ميز الاقتصاديون كما أسلفنا بين عدة أنواع من الفجوات الاقتصادية، وقد عزی هؤلاء الاقتصاديين أسباب هذه الفجوات إلى مجموعة من العوامل يمكن إيضاحها كالآتي :

١- فجوة إدراك: وتنتمى هذه الفجوة خصوصا في البلدان النامية بالضعف ويعود ضعف الإدراك لدى صناع السياسة الاقتصادية إلى مجموعة عوامل تتعلق بنقص المعلومات الخاصة بحجم الطاقة الإنتاجية على مستوى القطاعات والمشروعات ، وبسبب انعدام أو ضعف تحليل الطاقة الاستيعابية للاقتصاد. عدم قياس حجم الطاقة الضريبية الفعلية والإجهاد الضريبي.

٢- فجوة تنفيذ : وتنتمى أيضا بكونها ضعيفة بسبب القيود التشريعية ، القيود المؤسسية ، ضعف قدرة الجهاز الإداري على التنفيذ . الفساد الإداري وتأثيره على تكلفة انجاز وتنفيذ المشروعات.

٣- فجوة الاستجابة: هذه الفجوة تقع في العادة بسبب عدم إدراك صناع السياسة الاقتصادية الأهمية تحليل الفجوات السابقة والوقوف على مسبباتها ونتائجها مما يؤدي إلى زيادة ما يطلق عليه (فجوة الإدراك

- التوقع)، ومن الأمثلة الواضحة على هذا النوع من الفجوات الوقوع في مشكلة التضخم بدلاً من زيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي زيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية.

تحليل آثار السياسة النقدية والمالية على بعض المتغيرات الاقتصادية:

لكي نحلل الآثار الناجمة عن استخدام بعض أدوات السياسة المالية ممثلة (بالنفقات العامة والضرائب) والسياسة النقدية ممثلة بـ (عرض النقود) على أحد المتغيرات الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي) سنلاحظ الآثار التي تتركها هاتين السياستين على الناتج المحلي الإجمالي والتي تكاد تكون في بعض الأحيان ذات تأثيرات متناقضة.

العوامل المؤثرة	سياسة نقدية		سياسة مالية	
	عرض النقود M		النفقات العامة G	
العامل المتأثر	زيادة	نقصان	زيادة	نقصان
	+	-	+	-
الناتج المحلي الإجمالي	+	-	-	+
اتجاهات التأثير	طردي		طردي	
			عكسي	

لكي نحلل الاتساق بين نتائج السياسة الاقتصادية للمتغيرات الواردة في المثال السابق، سيتم استخدام منهج الفجوات لبيان ماهية النتائج المتوقعة وماهي النتائج المدركة (فجوة الإدراك - التوقع)، فمثلاً إن سياسة نقدية

التنسيق بين السياسات الاقتصادية فكر وإبداع تحقيق النمو والاستقرار والاقتصادى

توسعية معبر عنها بزيادة (M) مع سياسة مالية توسعية معبر عنها بزيادة (G) فإن النتائج المتوقعة هي زيادة حجم الناتج المحلي (Y)، ولكن إهمال منهج الفجوات وبالذات (فجوة التنفيذ وفجوة الاستجابة) في تحليل طبيعة العلاقة بين كلا من ((M و G) كمتغيرات مستقلة و (Y) كمتغير تابع ، لا يؤدي حتماً إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي كما هو متوقع وإنما إلى وقوع الاقتصاد في فخ التضخم، وبالتالي فإن صناع السياسة الاقتصادية يصابون بخيبة الأمل بسبب التباين بين التوقعات (زيادة الناتج - الرفاهية) وبين المدركات (التضخم - الفقر والتهميش)، وهذا هو الحال الذي واجهته معظم البلدان النامية في العقود الأربعة الأخيرة والتي أطلقت عليها المنظمات الدولية (عقود التنمية الضائعة) بسبب نتائجها المخيبة للآمال^(٧).

متطلبات تحقيق الموائمة بين السياسات الاقتصادية :

• لكي يمكن التخفيف من حدة التناقضات بين بعض أدوات السياسة الاقتصادية لابد من توفر مجموعة من المتطلبات:

- ١- تفعيل دور الأجهزة التخطيطية، لكي تكون مسئولة عن بلورة وصياغة سياسات اقتصادية سليمة متناسقة وقائمة على أسس علمية.
- ٢- خبراء على مستوى عالي من المعارف العلمية والتطبيقية ومن الذين يتمتعون بأفق واسع في مجال الإدارة الاقتصادية والتخطيط الاستراتيجي.
- ٣- قواعد ونظم بيانات اقتصادية حديثة ومتطورة وقائمة على أسس علمية معتمده عالمياً.

٤- بحوث اقتصادية تعتمد بالأساس على استخدام (النماذج الاقتصادية القياسية -الديناميكية) على مستوى الاقتصاد الكلي وعلى مستوى القطاعات والمشروعات ، بحيث توفر هذه النماذج لمتخذي القرارات الاقتصادية تصوراً شاملاً عن المسار الزمني للمتغيرات الاقتصادية وأثارها الارتدادية على بعضها البعض.

التنسيق بين السياسات الاقتصادية
تحقيق النمو والاستقرار والاقتصادى

فكر وإبداع

الهوامش :

١- عبد الله الصبيدي، " النقود والبنوك، وبعض المتغيرات الاقتصادية
فى التحليل الكلى " دار النهضة العربية، القاهرة ٢٠٠٥،
ص ١٨٤-١٨٥.

٢- د. أحمد جامع، "علم الاقتصاد، كلية الحقوق- جامعة عين شمس،
(١٩٩٢) ص ٢٤١-٢٤٢.

3- Dolan (Edwin G.) & Lindsey (David E.), Economics,
The Dryden Press, 1991, P. 252.

4- Boston, 1989, P77, yman(David.M.):Economics.

٥- ريتشارد ماسكريف، السياسة المالية بين النظرية والتطبيق، ترجمة
(كامل حمدي السباخي)، دار المريخ، السعودية، ص ٤٠١.

٦- المرجع السابق، ص ٤٠٣.

٧- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية، نيويورك،
٢٠٠٥، ص ٢١٨.